

حق تقرير مصير الشعب الكردي:

الضمانة الوحيدة لحل المشاكل العربية - الكردية

كمال رؤوف

من إدارة حكومة الشيخ محمود الحفيد التي أنشئت في العقدين الأولين من القرن الماضي في السليمانية (كرديستان - العراق)؛ كما أنها أطول من حكومة قاضي محمد في جمهورية «مهاباد» الكردية التي أنشئت في منتصف القرن العشرين في كردستان - إيران.^(١) والحال أن استمرار الإدارة الكردية الحالية أتاح المجال للكرد لكي يمتحنوا، بعيداً عن الشعارات السياسية، مدى صدقية التيارات السياسية الكردية وقدرتها على إدارة شؤونها. ويرى العديد من المراقبين أنه يُمكن اعتبار نشوء هذه الإدارة، برغم المصاعب والمشاكل الداخلية والخارجية، فرصة ذهبية للشعب الكردي. فقد استطاعت الأحزاب السياسية الكردية خلال العقد الماضي تحقيق الكثير من المنجزات، سواء على الساحة الداخلية أو على صعيد بلورة القضية الكردية في الخارج. لكن المجال الوحيد الذي لم يستطع الأكراد التقدم فيه هو إيجاد حوار صريح وبنّاء بين التيارات السياسية في الأوساط والقوميات والطوائف بشكل عام في العراق، وإيجاد صيغة مستقبلية للعلاقة بين الكرد والسلطة في العراق يتفق عليها جميع الأطراف الداخلية المعنية وتحظى بالدعم الدولي.

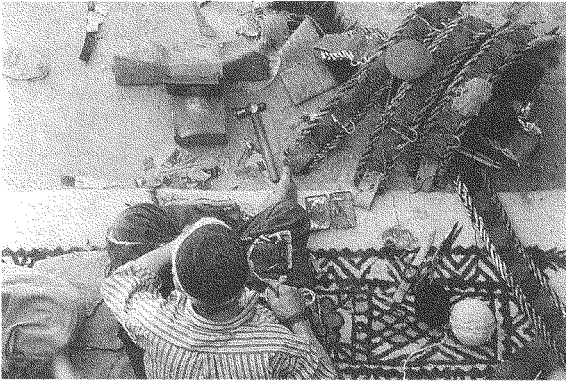
أمام فشل الأحزاب الكردية في هذه المسألة، يحاول العديد من المثقفين الكرد المستقلين بلورة رؤية حول نوع التعايش بين الكرد والعرب والقوميات الأخرى في العراق، بحيث يكون هذا التعايش سليماً وسلمياً واختيارياً جديراً بالإنسان المعاصر، ويضمن عدم تكرار المآسي التي شهدتها الدولة العراقية منذ نشوئها، ويزرع بذور الثقة بين جميع الأطراف بعد أن عملت الحكومات المتعاقبة في العراق على تفكيكها ولا يخفى على أحد أن عودة هذه الثقة المفقودة بين العرب والكرد ليس أمراً هيناً، ولا يمكن إيجادها من قبل جهات وأطراف يتوجس بعضها من بعض وتعمل من خلف الكواليس على عقد اتفاقات أقرب

طرح احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحليفها بريطانيا الكثير من التساؤلات عن قضايا سياسية واجتماعية قديمة تتعلق بنوعية وكيفية التعايش بين القوميات والطوائف.

ومن المعروف أن الإجابة عن هذه التساؤلات مرتبطة مباشرة بحل قضية الشعب الكردي، المختلف قومياً عن القومية العربية. والمعلوم أن الكرد، منذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع عشرينيات القرن الماضي، كانوا محرومين من المشاركة في إدارة البلاد، رغم أن دستور العراق عام ١٩٥٨ أشار إلى أن الدولة العراقية تتكون من قوميتين رئيسيتين «العربية والكردية». وهكذا اتجهت البوصلة الكردية في العراق نحو إقامة الحركات السياسية، وبعضها مسلح أسسم بالعنف مرات عديدة. وبقي الأكراد في دوامة الحرب والصراع إلى أن وصلوا مع الحكومة العراقية في بداية السبعينيات إلى توقيع اتفاقيات تفاهم (بيان أذار واتفاقية الحكم الذاتي) ومنذ ذلك الحين دخلت الحياة الكردية مرحلة أخرى من الصراع اتسمت بالمؤامرة على الأكراد، وبصراع دموي مع الحكم في العراق، إذ مارس هذا النظام كافة أنواع القمع بما فيها استخدام الأسلحة الكيماوية.

يتمتع الأكراد، منذ انتهاء حرب تحرير الكويت واندلاع انتفاضة ١٩٩١ وإنشاء المنطقة الآمنة من قبل قوات التحالف الدولي، بنوع من الحكم الذاتي أسفر عن انصراف الأكراد إلى متابعة شؤون منطقتهم بأنفسهم. ورغم أن هذه الإدارة الذاتية لم تأت نتيجة للحوار أو المفاوضات بين الكرد والسلطة المركزية، فإنها أصبحت أمراً واقعاً وتم التعامل معها على هذا الأساس ورغم أن الكرد لم يكونوا أصحاب تجربة في الحكم، فإن هذه الإدارة استمرت قائمة بفاعلية ونشاط، وربما هي أطول سلطة كردية بعد الحرب العالمية الأولى: فهي أطول عمراً

١ - أنشئت حكومة مهاباد الكردية في عام ١٩٤٦ لمدة ١١ شهراً، وأسقطت عام ١٩٤٧ كمؤامرة ونتيجة للتفاهم الأميركي السوفياتي، وأعدم رئيسها



صانع سروج في كردستان - العراق

زحلة عام ١٩٣٦. ورغم أن محاولات هذا المفكر ورفاقه لإقامة «ولايات عربية متحدة» باءت بالفشل، إلا أن حلمهم هذا ما زال قائماً في فكر الكثير من المثقفين لأنهم كانوا يحاولون تحقيق وحدة عربية شاملة واستقلال مطلق في فترة حرجة من حياة الأمة العربية. لكن الغريب هو أن القوميّين العرب يرون أن الحدود المرسومة بين الدول العربية هي حدود وضعها الاستعمار (بموجب اتفاقية سايكس - بيكو) ويطالبون برفعها، لكن عندما يطالب الكرد برفع الحدود التي قسّمت كردستان إلى أربعة أجزاء، فإن أولئك القوميّين العرب يتهمون الكرد بالانفصالية! فلماذا لا يكون للكرد، مثل العرب، الحق في الاستقلال والوحدة حين يكون الطرفان قد تعرّض وطئهم للتقسيم؟

إن عدم انفصال الكرد عن المركز برغم التغيرات الأخيرة في العراق، مع أنه كان يُتوقع منهم قبل الحرب أن يستغلوا أبسط فرصة لإعلان استقلالهم، ربما طمأن العرب إلى حد ما وربما كان عدم حدوث مثل هذا الانفصال الدافع وراء رفع العديد من المثقفين العرب أصواتهم للمطالبة بحل ديموقراطي وسلمي للقضية الكردية. والحق أن هذه الانعطافة التاريخية التي نراها في وسائل الاعلام العربية من حيث التعاطي بإيجابية مع القضية الكردية، وهي انعطافة يقف وراءها بعض المثقفين العرب التقدميين، يُنظر إليها المثقفون الكرد بكثير من الاهتمام والتقدير ويأملون أن تؤدي إلى إيجاد أرضية مناسبة للحوار والتفاهم بين العرب والكرد. كما يتطلعون إلى أن لا تكون مثل هذه المواقف نوعاً من صحوة الضمير المتأخرة فقط، بل يجب العمل جدياً من أجل توضيح المسألة الكردية للرأي العام العربي لكي يكون له دور مؤثر وفاعل لحل القضية الكردية ديموقراطياً، لا في الدول العربية التي تحتل جزءاً من كردستان فحسب وإنما في الدول الأخرى أيضاً

لكن المشكلة في تعاطف هؤلاء المثقفين العرب مع القضية الكردية هي في كونهم يُنظرون إليها بمنظار إنساني فقط، لا كقضية سياسية عادلة تستوجب الحل الديموقراطي من موضع

إلى المجاملات فالقضية الكردية ليست قضية سياسية وإدارية فحسب، بل هي أيضاً مسألة قومية يقتضي حلها العودة إلى رأي الشعب واستفتاءه لاختيار نوعية هذا الحل.

الأخر: الشك والريبة

يرى كثير من الكرد أن جميع مشاكلهم تنبع من نقطة واحدة، وهي حرمانهم من وجود دولة كردية مستقلة. لذا فإن أصحاب هذا الرأي يركّزون دوماً على انفصال الكرد عن القوميات الأخرى، ويؤمنون رأيهم هذا باستذكار المآسي والويلات التي تعرّض لها الكرد على مدى ٣٥ عاماً مضت. ولكنهم بذلك، سواء أدركوا أو لم يدركوا، يزرعون بذور الشك وعدم الثقة حيال الآخر، حين يضعونه على الدوام في قفص الاتهام ويصورونه إثمًا قبيحًا، في حين يُنسبون كل جميل وصحيح إلى أنفسهم!

إن خطأ هذه النظرة لا يكمن فقط في أن أصحابها يعدّون أنفسهم من أكثر المخلصين للشعب الكردي، بل يكمن أيضاً في أنهم يريدون التحدث نيابة عن الكرد جميعاً. هذا ناهيك عن أنهم يظلمون الكرد حين يعتقدون أن تقرير المصير حق للأكراد وحدهم لأنهم تعرّضوا لأكثر من ثلاثة عقود من المآسي في ظل نظام صدام حسين إن هذه النظرة لا تفسح المجال أمام الحوار، وهي انفعال سياسي لا أكثر. ونجد الرأي نفسه في الجهة المقابلة لدى الكثير من الشوفينيين العرب وربما تكون هذه النظرة نواة للفاشية، لأن النزعة القومية المتطرفة لدى أية قومية تؤدي في النهاية إلى إيديولوجيا التقديس، أي الركود وعدم التغيير. والحال أن القوميّين العرب والكرد يحاولون جاهدين التمسك بماضيهم، وهم يحاولون باستمرار خلق قناع لنزعاتهم المتطرفة، الأمر الذي يؤدي إلى فصل جسور الترابط بينهم.

قد يكون هناك العديد من المثقفين العرب يفتخرون بأطروحات شخصية عربية كسليم خياطة، سبق أن عرضها في مؤتمر

حق تقرير مصير الشعب الكردي:

الضمانة الوحيدة لحل المشاكل العربية - الكردية +

الطرفين بشكل متساوٍ، وليس من الضروري أن يؤدي في النهاية الى الاستقلال وأعتقد أن الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره هو الضمانة الوحيدة لحل المشاكل بين الطرفين بأسلوب حضاري يضمّد الجروح التي خلفها الماضي الأسود.

الإيمان بعدالتها. لذا نسمع كثيراً من المثقفين العرب ينظرون إلى القضية الكردية بمنظار مصالح السلطات العربية، فلا يعترفون بالحقوق القومية الكاملة للشعب الكردي.

توزيع المسؤولية

يُرجع القوميون الكرد كل مشاكل الكرد إلى خارج المجتمع الكردي وإلى عدم وجود دولة كردية مستقلة وبالمثل، فإنّ القوميين العرب يريدون حلّ القضية الكردية خلف الكواليس، وفي أجواء سياسية وحزبية غير واضحة. لذا فإنّ القومية المتطرفة في أيّ زمان ومكان، ورغم ادعاء شعبيتها، ليست إلاّ تيارات سياسية وإيديولوجية لا ديموقراطية

من هذا المنطلق على المثقفين العرب أن تكون رؤيتهم للقضية الكردية بعيدة كل البعد عن رؤية القوميين المتطرفين. ومثلما يدافعون عن القضية الفلسطينية فإنّ عليهم أن يدافعوا عن الحل الديمقراطي والسلمي للقضية الكردية. ففي هذه الحالة فقط يُمكن الفرد الكردي أن لا ينظر إليهم بعين التأمّر والشك من هنا فإنّ عودة الثقة بين الجميع يجب أن تأتي على يد المثقفين التقدميين الكرد والعرب، بعيداً عن روح التعصب والاستعلاء وفرض الأمور بالقوة. وهذا يتطلب الكثير من اللقاءات والندوات لكي يتسنى لهم وضع روابط تقرب الجميع. وهذا يتوقف أيضاً على تفهم حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال، لأنّ حق تقرير المصير بدون حق الاستقلال ليس إلاّ كذبة سياسية وخدعة ولا يمكن أن تعيد الثقة بين الطرفين. والمعروف أنّ القومية المتسلطة ترفض حق تقرير المصير، بما فيه الانفصال، بحجة الحفاظ على الوحدة المقدسة ووحدة التراب الوطني؛ وفي الوقت نفسه فإنّ هذا الحل لدى القوميين التقليديين من القومية المستضعفة يُختزل في الانفصال الفوري عن الآخر.

كمال رؤوف

رئيس تحرير صحيفة هاولاتي الكردية، وهي صحيفة كردية مسنقنة تصدر في السليمانية

والحق أنّ الاعتراف بحق تقرير المصير بعيداً عن هاتين الرؤيتين المتناقضتين يعني حق اختيار نوعية العيش بين